واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله

The reality of economic diversification in The Arab oil-exporting countries and it's requirements for Activation

بلقلة براهيم*

أستاذ محاضر (أ)

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

لقد ارتبطت اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بشكل وثيق بالقطاع النفطي منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973)، وتطلب مواجهة هذا الإشكال ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي ترتكز على تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات في تنويع الاقتصاد الوطني سنعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسة تتمثل في مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور نسبة إيرادات النفط من مجموع الإيرادات الكلية، ونسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات، ثم نستعرض بعد ذلك جملة من العناصر التي من شأنها تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: النفط، التنويع الاقتصادي، الدول العربية المصدرة للنفط.

Abstract: the economies of in The Arab oil-exporting countries are closely related to the hydrocarbon sector since the boom first oil prices (1973), thus, in order to face this dilemma, It's need to adopt a strategy of diversification, which is based on the updated of non-oil sectors and it's development, in ordre to reduce the relative contribution of the hydrocarbon sector in GDP and the impact fluctuations in oil revenues in the state budget.

In order to assess and identify the extent of the success of these efforts to diversify the national economy, we will rely on three major indicators is the extent of the contribution of the different economic sectors in the GDP, the evolution of oil revenues, the percentage of the

* **BELKELLABRAHIM@GMAIL.COM**

تاريخ الارسال: 2018 /01/10 **تاريخ القبول:2018/04/02**

total revenue, and the percentage of its oil exports to total exports. Then we are going after that is explain a number of elements that would activate the economic diversification policy in these countries.

key words: Oil, the economic diversification, The Arab oil-exporting countries.

مقدمة: تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادياتها المفرط على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي في اقتصادياتها، حيث يشكل المورد الأساسي لتمويل موازناتها، وكذلك المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات، إضافة إلى أنه يشكل جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن ارتباط النشاط الخاص الإنتاجي والخدمي بالإنفاق الحكومي الذي هو بالأساس محدد بالمداخيل النفطية، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن تراجع قوتها الشرائية لفترات ممتدة من الزمن، وتتطلب مواجهة هذه الإشكاليات والتحديات معالجة أسباب الخلل في اقتصادياتها من خلال التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية. و منه يمكن طرح **التساؤل الرئيس** التالي:

ما مدى نجاح الدول العربية النفطية في تنويع هيكل اقتصادها خارج قطاع النفط؟ وما هي متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيس قمنا بطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

-ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟

-ما هي أهم العناصر التي يشتمل عليها نطاق سياسة التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ؟

-إلى أي مدى استطاعت الدول العربية المصدرة للنفط تنويع اقتصادياتها الوطنية؟

-ما هي شروط ومتطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط؟

بغية الإجابة عن الأسئلة الفرعية نقترح **الفرضيات** التالية:

- يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

– يشتمل نطاق التنويع الاقتصادي بالنسبة للبلدان العربية النفطية على تطوير هيكل الاقتصاد غير النفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.

– لقد استطاعت الدول العربية النفطية تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية تجسدت في خطط التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

–لنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة النفط يقتضي تقليل الاعتماد على النفط، عن طريق زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة وتطوير التصنيع، وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص.

أهمية البحث: يستمد هذا الموضوع أهميته من كون أن اقتصاديات الدول العربية تعاني خللا هيكليا جراء الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول، وبذلك فإن تبني سياسة التنويع الاقتصادي يعد خيارا إستراتيجيا لهذه الدول لأجل فك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، وضمان استدامة معدلات نموها الاقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي وتقلبات عوائده.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1–إبراز البعد الإستراتيجي لسياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

2–معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط.

3– الوقوف على أهم العناصر والشروط التي تضمن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف، وذلك في تطرقنا لمفهوم التنويع الاقتصادي وأهم الدوافع المتعلقة به، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من خلال أداة التحليل، وذلك لبيان واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي.

محاور البحث: للإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة، وبهدف الإلمام بجوانب الموضوع سنقوم بتناول المحاور التالية:

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي، ودوافعه، وأهميته بالنسبة للدول العربية النفطية.

ثانيا: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية ومتطلبات تفعيله.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي، ودوافعه، وأهميته بالنسبة للدول العربية النفطية

لقد احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، وتوصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كلاً من التنويع والنمو الاقتصادي يعدان أمرين حاسمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية)، وذلك لأن تركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة و/أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1-مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه

يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي؛ في حين يعرف القسم الآخر التنويع بأنه عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي[1]. كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[2]. وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

-تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.[3]

-تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات.

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.

-زيادة إنتاجية رأس المال: وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.[4]

2- أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية

لا يمثل التنويع الاقتصادي إستراتيجية جديدة في الدول العربية المصدرة للنفط، إذ شكل هدفا رئيسا في السياسة الاقتصادية لهذه البلدان منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات، وقد أملته في البداية دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطات النفط، كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الاقتصاديات التقليدية وتنويعها بما يتجاوز القطاع النفطي السريع التنامي؛ في حين اتبعت هذه الإستراتيجية خلال العقدين الماضيين كهدف إستراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية المتصلة بدورها بعدم الاستقرار في أسعار النفط. ولذلك يعني التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية على أنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

تتبنى الدول العربية النفطية، ولاسيّما الخليجية منها، رؤية مشتركة بشأن التقدم الاقتصادي، تتجسد في خطط التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، ولخطط التنمية الوطنية تاريخ طويل في بعض الدول العربية النفطية بوصفها وسيلة لتحديد أهداف التنمية[5]، وأن هذا الهدف يعني بصورة عامة تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها في هذه البلدان بغية تخفيض المساهمة النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية والصادرات والحسابات الخارجية. وانطلاقا مما سبق فإن نطاق التنويع الاقتصادي يشمل ما يلي:[6]

-تطوير البنى التحتية، المادية والاجتماعية،كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي؛

-توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، تستفيد من مزية المنطقة النسبية من الموارد النفطية؛

-تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي، وفي المرحلة الأخيرة السياحة؛

-تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر، كعامل من عوامل النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع الخاص.

لقد تابعت الدول العربية النفطية خلال الأربعة عقود الماضية بدرجة متفاوتة من الجدية والنجاح في سعيها إلى تحقيق الأهداف المتبناة سالفا، حيث نفذت طائفة من التدابير لدعم نشاط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وقد تم الإقرار بنجاحها في عدد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف بيئات الأعمال والقدرة التنافسية العالمية[7].

ثالثا: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وشروط تفعيله

من الضروري الإشارة إلى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية في اقتصاديات الدول العربية النفطية، إذ استخدمت هذه الدول عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية. وعلى الرغم من استمرار الدور المسيطر للنفط، تسير اقتصاديات هذه المجموعة من الدول في اتجاه أكثر تنوعا من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتغير هيكل اقتصادياتها، وتكوين صادراتها نحو مزيد من التنوع، حيث شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين، والتجارة والسياحة، والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن إجمالا الاستناد إلى مجموعة من المقاييس والمؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها، والمتمثلة فيما يلي:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، والتي تدل عليها النسبة المئوية لمساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص مساهمة هذه القطاعات مع الزمن.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع في الدول العربية النفطية هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ إن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة لها، وبصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمنيا نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

ونظرا لمحدودية البيانات فإنه لا يمكن أن ندرس من هذه المؤشرات إلا بعضها، وذلك وفقا لما يلي:

1-الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي، فكلما زاد التنويع الاقتصادي، زادت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين من خلال الشكل (1) أن ثمة انخفاضا تدريجيا في المساهمة المباشرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمته سنة 1981 تمثل 60.9% والتي تمثل نسبة كبيرة جدا، لكن هذه المساهمة انخفضت بالتدرج إلى أن بلغت ما نسبته 31% سنة 1991 و1999، ليبدأ في التصاعد خلال العقد الأول من القرن الحالي، إذ انتقل من مستوى 35.32% سنة 2001، إلى ما نسبته 47.75% سنة 2007، وذلك المنحى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008، إلا أن سنة 2009 شهدت انخفاض مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج إلى ما نسبته 38.48% نتيجة تراجع أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع عودة التحسن وارتفاع أسعار النفط عادت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي للارتفاع المستمر خلال الفترة 2010-2014، حيث وصلت إلى نسبة 64.2% لسنة 2012، لتستقر عند نسبة 46.2% سنة 2014.

الشكل (1): تطور مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية

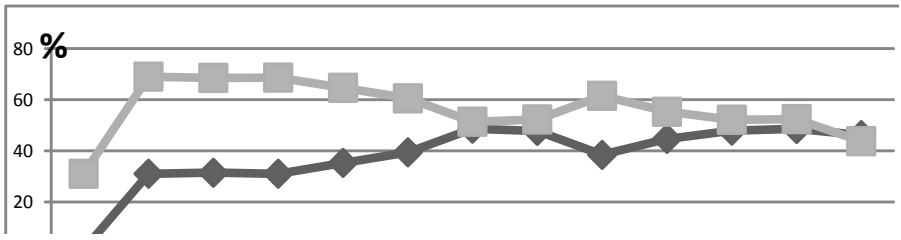

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص3، السنوات من 2001-2014: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1981-2009 من نسبة 60.9% إلى نسبة 38.48%، يدل على تزايد تنويع قاعدة الإنتاج في البلدان العربية النفطية، ولكن لابد من إيراد ملاحظتين أساسيتين على هذا الاستنتاج، وهما:

-ينبغي أن تؤخذ في الحسبان المساهمة غير المباشرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (ارتباط القطاع غير النفطي بالقطاع النفطي)، وهي مساهمة يصعب قياسها، لكنها مساهمة كبيرة تتجلى من خلال الارتباط الشديد بين القطاع غير النفطي والقطاع النفطي.

-على الرغم من أن هناك اتجاها نحو التناقص التدريجي في الحجم النسبي لقطاع النفط لاقتصاديات الدول العربية النفطية، فإنه من الواضح أن تقلبات هذا الحجم النسبي على المدى القصير هو رهن تقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت سنة 1986 إلى 27.24% نتيجة تراجع أسعار النفط؛ في حين أنه وخلال الفترة 2002-2008 قد شهد تصاعدا مستمرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث انتقل من 35.6% سنة 2002 إلى 53.29% سنة 2008.

ويبين تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي أن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي قد تحقق من مساهمة قطاع الخدمات الذي انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من23.4% سنة 1981، إلى 42.63% و41.67% خلال سني 1999 و2009 على التوالي.

الشكل (2): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية

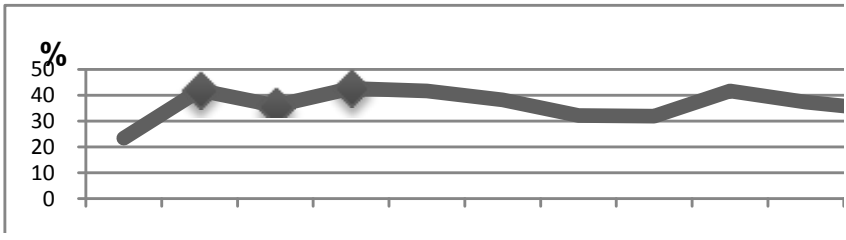

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص3-6، السنوات من 2001-2014: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وقد شهدت الدول العربية النفطية تسارعا قويا في تنمية قطاع الخدمات الذي عرف متوسط نمو سنوي قدره 4.88% خلال الفترة 1981-1991، و11% خلال الفترة 1991-1999، و12.07% خلال الفترة 1999-2014، حيث تؤدي الخدمات المصرفية والمالية دورا رئيسا في جميع

هذه الاقتصاديات، وقد سهل هذا التطور السياسات التحررية وتحسين الهياكل التنظيمية في المنطقة، كما نمت خدمات التجارة والنقل بصورة مستمرة من خلال قيامها بتوسيع منشآت الحاويات، وكذلك شبكات خطوطها الجوية، وحققت السياحة أيضا نمو سريعا لاسيما في دولة الإمارات العربية، وبشكل متزايد أيضا في عمان[8]. والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات قد ساهم بنحو نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة العقد الماضي، وبما لا يقل عن ثلاثة أرباع نمو القطاع غير النفطي، وقد شهد قطاع الخدمات المالية نموا سريعا في كل من الكويت وقطر والإمارات؛ في حين حقق قطاع الخدمات العقارية نموا سريعا في الإمارات العربية المتحدة[9].

بالإضافة إلى قطاع الخدمات فقد شهدت الدول العربية النفطية قفزة نوعية في تنمية قطاع الصناعة التحويلية، والتي تشكل سبيلا من سبل التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي، وتتبع هذه الدول في سبيل تحقيق ذلك مسارين رئيسين، يشمل أولاهما تنمية الصناعات الثقيلة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، بينما يشمل الثاني الصناعات التحويلية المتوسطة والصغرى التي تنتج لأسواقها المحلية فضلا عن سوق التصدير الإقليمية. وقد ركزت تنمية الصناعات الثقيلة على الصناعات البتروكيماوية، وصناعة الصلب والألمنيوم، وفي هذا الصدد فإن المملكة العربية السعودية تعد من أكبر منتجي المواد البتروكيماوية في العالم، وقد أعطت تنمية الصناعة الثقيلة دعما قويا لمجموع قيم ومنتجات صادرات الدول العربية النفطية خارج النفط.

وبالإضافة إلى الصناعات الثقيلة طورت قاعدة لا بأس بتنويعها من الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة خلال فترة امتدت على مدى ثلاثة عقود الماضية، والتوجه الرئيس لهذه الصناعات هو نحو إنتاج بدائل الواردات والإنتاج المخصص للأسواق المحلية، ولأسواق التصدير في البلدان العربية، وهي تشمل صناعات تنتج الإسمنت، ومواد البناء وتجهيزاته، والمنتجات المعدنية والكهربائية والمنسوجات وغيرها.[10]

لقد ساهمت تنمية الصناعة التحويلية في الدول العربية النفطية في ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 4.89% سنة 1981 إلى نسبة 9% سنة 1990 ثم إلى 9.8% خلال سنتي 1998 و2009، لتنخفض إلى 8.1% خلال سنة 2014. غير أن التغير كان أشد وضوحا في بعض البلدان، فخلال الفترة 1980-2000 تضاعف هذا الإسهام عمليا بمقدار الضعفين في الكويت والمملكة العربية السعودية، وتضاعف إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات العربية المتحدة[11]. وعلى صعيد الدول العربية النفطية فرادى تمثل عمان أعلى نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ضمن الدول العربية النفطية، والتي بلغت سنة 2014 ما يمثل 11.02%، تليها

السعودية 10.03% ، ثم قطر بـ9.1%، ثم الإمارات بـ 8.82%، ثم الجزائر بـ3.67%؛ بينما تمثل دولة ليبيا أدنى نسبة مساهمة، والتي تقدر بـ2.17%.

الشكل (3): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.

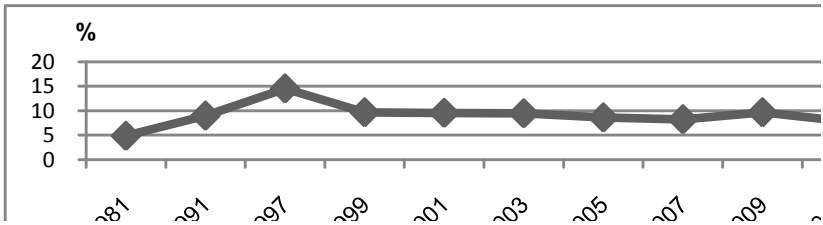

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص21، السنوات من 2001-2014: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويلاحظ أنه على الرغم من تطور الصناعة التحويلية في الدول العربية التي نمت بمعدل متوسط قدره 12.54% خلال الفترة 1981-2014، غير أنه لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن اعتبارها أنها قوة محركة للاقتصاد القومي، كما لم تصل الصناعات التحولية في الدول العربية النفطية إلى درجة من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في أسواق التصدير العالمية، باستثناء بعض السلع القليلة، ولاسيّما المنتجات البتروكيماوية، حيث إن الهيكل الصناعي لهذه المجموعة من الدول يعاني من اختلال عميق، وضعف شديد بالنسبة إلى القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، والتي هي عماد القاعدة الإنتاجية، واعتماده الشديد على الصناعة الاستهلاكية التي تعتمد في الغالب على التكنولوجيا المستوردة من الخارج لإقامة هذه الصناعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناعات بحد ذاتها كانت مصدر عدم استقرار اقتصادي، لأن أسعار منتجاتها تتأثر بتقلبات أسعار النفط، أو هي معرضة لحالات تأرجح دورية حسب الأحوال الاقتصادية السائدة في أسواق التصدير الرئيسة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فما زالت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، إذ إن سياسة التنويع الاقتصادي لم تقد إلى تطور حقيقي في هذا القطاع، نظرا لوجود بعض المعوقات منها عدم توافر قاعدة زراعية ومصادر مياه جيدة، وقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية من 1.13% سنة 1981 إلى 5.96% سنة 1999، لتنخفض إلى 1.9% سنة 2014، وهذه النسبة تعد منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى التي قدرت مساهمة قطاع الزراعة في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2014 بـ12.91%. وعلى الصعيد الفردي للدول العربية النفطية فقد ارتفعت هذه النسبة بالنسبة للسعودية من 1.19% سنة 1980 إلى5.45% سنة 2000 ثم

انخفضت إلى 1.92% سنة 2014، ومن 0.95% إلى2.9% سنة 2000، ثم انخفضت إلى 0.73% سنة 2014 في الإمارات. وتمثل الجزائر أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي من ضمن الدول العربية النفطية، والتي بلغت سنة 2014 ما يمثل 9.1%، بينما تمثل دولة قطر أدنى نسبة مساهمة، والتي تقدر بـ0.09%[12].

الشكل (4): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية

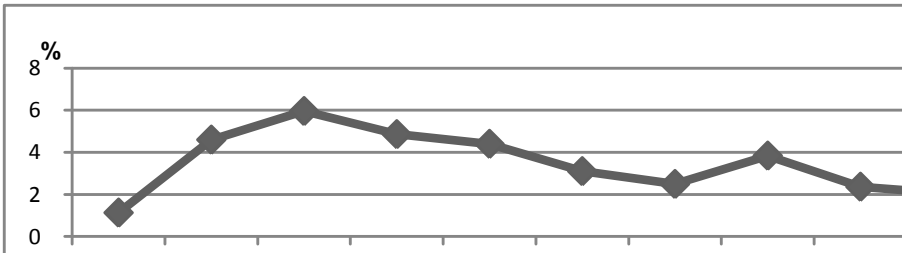

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص19، السنوات من 2001-2014: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2-نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات: يدل الانخفاض في نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية) على ازدياد التنويع الاقتصادي من حيث نمو أنشطة الإنتاج الأخرى. وقد انتقلت هذه النسبة من 65.33% سنة 1995 إلى 77.28% سنة 2000، وذلك بسبب ارتفاع العائدات النفطية وتزامنه مع ارتفاع أسعار النفط، لتنخفض إلى نسبة 62.59%و 55.72% سنتي 2005 و 2012 على التوالي، والذي يعكس زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات رغم ارتفاع قيمة الصادرات النفطية والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يعكس جهود الدول العربية النفطية في تنمية صادراتها خارج قطاع النفط. وعلى مستوى الدول العربية النفطية فرادى فقد حققت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والجزائر جهودا معتبرة في سعيها لتنمية صادراتها غير النفطية، والتقليل من هيمنة صادرات النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث انتقلت نسبة هذه الأخيرة من 77.7% سنة 2000 إلى 61.28% سنة 2010 في عمان، وانتقلت من 67.6% سنة 2000 إلى 17.3% سنة 2014 في قطر، وفي الإمارات العربية المتحدة انتقلت من 52.5% إلى 26.4% خلال نفس الفترة السابقة؛ أما في الجزائر فقد انتقلت من 65.5% إلى 52.4%. وعلى الرغم من الجهود التي قامت بها الدول

العربية النفطية لتنويع هيكل الصادرات ومعالجة الاختلال فيه، إلا أننا نجد أن الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لهذه المجموعة من الدول مازالت مرتفعة.

الجدول (1): تطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1995-2014 **الوحدة: %.**

البلد	1980	1995	2000	2005	2010	2012	2014
السعودية	82.4	85.4	91.5	75.7	73.43	80	79.8
الكويت	94.3	93	93.2	62.9	92.2	67.75	69.2
الإمارات	43.5	46	52.5	38.5	27.27	31.18	26.4
قطر	73.7	70.6	67.6	52.2	28.52	17.24	17.30
عمان	80.1	79.6	77.7	70.5	61.28	66.08	68.9
ليبيا	93.6	90.5	90.7	92.7	83.70	81.68	79.2
الجزائر	64.5	43.4	65.5	47.8	49.1	48.39	52.4
المجموع	**72.43**	**65.33**	**77.28**	**62.59**	**55.72**	**55.73**	**56.4**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

3-نسبة العائدات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العام:

يتبين من خلال الجدول (2) أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العامة، حيث إن متوسط مساهمة الإيرادات النفطية لمجمل البلدان العربية المصدرة للنفط الرئيسية في مطلع الثمانينات أكثر من 84%، وذلك بفعل طفرة أسعار النفط سنة1979 ، لتنخفض إلى حوالي 71.25% و 68.2% سنتي 1990 و1993 على التوالي، وذلك بسبب تسارع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينات وتواصل مستوى الأسعار المنخفضة له خلال فترة التسعينات.

الجدول (2): تطور حصتي الإيرادات النفطية وغير النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية

السنوات	1980	1993	2000	2005	2008	2009	2011	2012	2014
الإيـــــرادات النفطية (%)	84.17	68.2	82.33	83.25	84.93	76.45	82.55	85.09	84.5
الإيـرادات غـير النفطية(%)	15.83	31.8	17.67	16.75	15.07	23.55	17.45	14.91	15.5

Source: International Monetary Found [IMF],Government Finance Statistics yearbook (Washington, D.C, Various1ssues)1980-2014.

لقد أدت طفرة أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى تعزيز أهمية مساهمة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة، فخلال هذه الفترة عرفت الإيرادات النفطية زيادات كبيرة وتسارعا في معدلات نموها، مما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، والتي سجلت ما نسبته 83.25% و84.93% خلال سنتي 2005 و 2008 على التوالي، لتنخفض مساهمتها إلى 76.45% سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية، ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي، والذي صاحبه ارتفاع في أسعار النفط العالمية، ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية، والتي سجلت ما نسبته 84.5% سنة 2014[13].

تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات، والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعد مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية، والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى، إذ لم يتجاوز متوسط مساهمة هذا المصدر في أغلب الدول العربية النفطية نسبة 10%، وهو ما يقل بكثير عن المستويات المسجلة لدى الدول النامية الأخرى، حيث تجلت السياسة المالية المسترخية في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب، لاسيّما في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتسم بقاعدة ضريبية ضعيفة جدا، وتبلغ مساهمة هذا المصدر أدنى مستوياتها في الكويت، إذ بقيت تتراوح ما بين 1.2% إلى 4.1% طيلة المدة 1980–2014، وبالنسبة لليبيا التي كانت فيها نسبة هذا المورد أفضل من مثيلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي في تلك المجموعة، إلا أن طغيان المورد النفطي أدى إلى انخفاض مساهمتها من 24.3% في سنة 1990 إلى 3.8% في سنة 2014، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية في الجزائر، حيث تراوحت ما بين 18.6% و56.4% خلال الفترة 1980-2014.[14]

ومما يستوجب الإشارة إليه في الأخير هو أن ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات النفط الخام في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلفا في مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة، وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة، بالإضافة إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى المجاورة؛ ومن ناحية أخرى فإن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة، أي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تجعل الصلة بين

الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة مفقودة، ومن ثم حرمان صانع السياسة من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي المحلي الذي يجعله تحت رحمة العوامل الخارجية.[15]

وما يمكن استنتاجه في الأخير أنه على الرغم من إنجازات العقود الثلاثة الماضية، إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على اقتصادياتها، ولا يزال أمام هذه البلدان العديد من التحديات إذا ما أرادت التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره في اقتصادياتها مستقبلا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم استقرار أسعار النفط قد أنقص أيضا من سرعة عملية التنويع والجدية التي كانت تتابع بها، ففي فترات تدني أسعار النفط جعل من التنويع هدفا أساسيا؛ وبالمقابل كانت فترات ارتفاع أسعار النفط وإيراداته في حالات كثيرة تصرف أنظار الحكومات ومقرري السياسات عن الإلحاح على ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، لذلك يرى عدد من المراقبين أن الرغبة في التنويع كانت تتناسب عكسيا مع سعر النفط.[16]

رابعا: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي

من خلال تحليلنا السابق للمؤشرات الكمية للتنويع الاقتصادي يتبين أن الدول العربية النفطية قد حققت نجاحا في بعض المؤشرات، في حين أخفقت في مؤشرات أخرى، وبذلك فإنه ما يزال هناك كثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت هذه الدول تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1-تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية، ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم، ومنها الدول العربية النفطية، لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنويع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية[17]. وفي هذا الصدد فتحت الدول العربية النفطية، ولاسيّما الخليجية منها، أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة (لاسيما في آسيا) التي تشكل مصدرا رئيسا للنمو العالمي مستقبلا.

2-الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية: رغم ما تحققه الدول العربية النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنويع اقتصادياتها من خلال إطلاق برامج إنفاق كبيرة على

البنية التحتية والتعليم والصحة، إلا أن هذه العملية تواجه تحديا رئيسا يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان اتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير، والخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل. ولذلك يظل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسة التي تواجهها هذه الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة أفضل إلى مستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء.[18]

3-تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات: ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها، والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية، وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة، ومن ثم قياس مستواها، وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءا مهما من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات والحاكمية من العوامل المحددة للتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون[19].

4-تحسين بيئة الأعمال: توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية النفطية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنويع اقتصادياتها، وفقا لهذا الصدد فإن العديد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف القدرة التنافسية العالمية وبيئة الأعمال تشير إلى جهود الدول العربية النفطية نحو تسيير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال، فوفقا لمؤشر التنافسية العالمية تحتل قطر والسعودية مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة، وأن المملكة العربية السعودية تسجل أداءً مرتفعا في مؤشرات "ممارسة الأعمال"؛ في حين يأتي أداء الدول العربية النفطية الأخرى في مرتبة أقل من متوسط الأداء في البلدان المتقدمة[20]. ورغم ذلك فإن الدول العربية النفطية بحاجة إلى استثمارات

إضافية في البنية التحتية، حيث ينبغي أن يستهدف الاستثمار في الطرق والكهرباء الاختناقات التي تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية وتفعيل التنويع الاقتصادي.

5-تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة: تشكل سياسة الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية عناصر مهمة في سياسات التنويع الاقتصادي، حيث توسع دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، وتساعد على تغير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولي للنمو، إلى نمو يقوده القطاع الخاص. ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط البلدان العربية النفطية، يعود تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات، على أن هذه العملية كانت إجمالا ولا تزال عملية تدريجية وفي حالات عديدة عملية مترددة. ويعزى هذا الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى عوامل واعتبارات متعددة من أهمها ما يلي:[21]

تشير الدراسات أن القطاع العام يعاني انخفاضا في نسبة العائد على الاستثمار، بل كثيرا ما يكون عائدا سالبا.

- تمثل كثير من مؤسسات القطاع العام عبئا على الاقتصاد ومصدرا لامتصاص الثروة الوطنية.

6-تفعيل دور الحوكمة: يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

وفي أي دولة، يعد الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تؤدي الحكومات دورا بالغ الأهمية، لاسيّما في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.كما يعد التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، لاسيّما عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثير كبير، خصوصاً على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، وكان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، حيث إن جزءاً من هذا التدخل خُصص لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد[22].

خاتمة:

لقد بذلت الدول العربية النفطية جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثلة في إنشاء صناعات ناجحة في مجال البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية، وكذا في تنمية منتجاتها الفلاحية، وتنمية قطاع الخدمات، وإحراز بعض التقدم في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها، وعلى الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، ورغم إنجازات العقود الماضية، إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على اقتصادياتها، وأن القطاعات غير النفطية والتي تعد الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي، وبهذا فإنه لا يزال أمام هذه البلدان الكثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط. وقد تمكنا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من **النتائج تتمثل فيما يلي:**

-يعد التنويع الاقتصادي عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية، سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة.

-إن الهدف الرئيس لسياسة التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية بصورة عامة، يتمثل في تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها في هذه البلدان بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي.

- على الرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، ورغم إنجازات العقود الماضية، إلا أن النفط مازال يؤدي الدور المسيطر على اقتصادياتها، وأن القطاعات غير النفطية، والتي تعد الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط، مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي.

-يتضح من تحليل مكونات الإيرادات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط بأن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة.

-تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات، والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعد مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية.

-إن انخفاض مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي إيرادات الموازنة العامة، تساهم في انفصام العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، مما يعطل أحد أهم أدوات السياسة المالية

التي يمكن للمسؤولين على واضعي السياسة المالية التأثير من خلالها على مستويات النشاط الاقتصادي المحلي.

انطلاقا مما سبق، ومن أجل تفعيل سياسة التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط بكل أبعاده يمكن تقديم **الاقتراحات التالية:**

– إن التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تفعيل القطاعات البديلة عن قطاع النفط يقتضي العمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها بالمنتجات المختلفة.

– إن العنصر الأهم في نمط النمو المطلوب هو معرفة الارتباطات الخلفية للقطاعات الإنتاجية، وفي ضوئها تحديد أسبقية القطاعات المطلوب زيادة الاستثمارات العامة والخاصة فيها. كما أنه من المفيد أيضا قياس الارتباطات الأمامية للقطاعات الإنتاجية في تحديد السياسات الاقتصادية المؤثرة في الطلب النهائي، وهي السياسات المناسبة لزيادة النمو الاقتصادي.

– ضرورة اتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء، كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، حيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

-تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الاعتماد، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.

-تعزيز التنويع الرأسي في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

-دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها، مع تشجيع دخول مستثمرين جدد.

- تبني إستراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، إضافة إلى العمل على تحسين مناخ الأعمال، والتركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

–ضرورة استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد.

-الإحالات:

1-فوزان عبد الرحمان الهيتي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص156.

2-Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04, July 2008, p5

3-Acemoglu, Daron & Zilibotti, Fabrizio, " Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, 4, Academic Publishers, Boston, March1999, p5-6.

4-Herzer, D. and Nowak-Lehmand, F .2002. "Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile".Leibniz Information Centre for Economics, Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006 / Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, No. 12: http://www.econstor.eu/bitstream/10419/19840/1/Herzer.pdf!]

5-جو شوا شارب، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "إستراتيجيات النمو، "قضايا "، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011، ص1.

6-الأمانة العامة لمجلس التخطيط، التنويع الاقتصادي في دولة قطر، نشرة التخطيط والتنمية، العدد 7، قطر، 2002، ص1.

7- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أفريل 2010، ص.1

8-سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص7.

9-جو شوا شارب، مرجع سبق ذكره، ص3.

10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص19-20.

11-فوزان عبد الرحمان الهيتي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص.164

12-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، عدد 2015.

13-بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الأشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف ، 2014-2015، ص69-70

14- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص70

15- جميل الطاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية: الاستهلاك والعائدات البترولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد 111، الكويت، 2004، ص75.

16-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص11.

17-فوازان عبد الرحمان الهيتي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص169.
18-تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص11-12.
19-بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص4-5.
20-جوشوا شارب، مرجع سبق ذكره، ص1.
21-محمد هشام خواجكية، أحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي وعمليات الاندماج: التحديات والفرص، دراسات إستراتيجية، العدد94، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص34.
22- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص64.

-قائمة المراجع باللغة العربية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أفريل 2010.
- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
-الأمانة العامة لمجلس التخطيط، التنويع الاقتصادي في دولة قطر، نشرة التخطيط والتنمية، العدد 7، قطر، 2002.
-بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف ، 2014-2015.
-بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
-جميل الطاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية: الاستهلاك والعائدات البترولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد 111، الكويت، 2004.
-جو شوا شارب، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "إستراتيجيات النمو، "قضايا "، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011.
-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
-فوزان عبد الرحمان الهيتي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

-محمد هشام خواجكية، أحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي وعمليات الاندماج: التحديات والفرص، دراسات إستراتيجية، العدد94، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

-قائمة المراجع باللغة الأجنبية

-Acemoglu, Daron & Zilibotti, Fabrizio, " Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, 4, Academic Publishers, Boston, March1999, p5-6.
-Herzer, D. and Nowak-Lehmand, F .2002. "Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile".Leibniz Information Centre for Economics, Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006 / Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, No. 12: http://www.econstor.eu/bitstream/10419/19840/1/Herzer.pdf!]
-Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04, July 2008